المحاضرة التاسعة والعاشرة
البيئة السياسية والقانونية الدولية

مقدمة :

إلى جانب تنظيم التجارة والاستثمار على المستوى الوطني والإقليمي الدولي، تؤدي البيئة السياسية والقانونية دورا حاسما في إدارة الأعمال التجارية الدولية. ولا يمكن لأي شركة أن تتجاهل الوضع السياسي والإجراءات القانونية الموجودة في الوطن الأم أو في البلد المضيف إذا كان عليها أن تعمل بنجاح في الخارج.
من وجهة النظر هذه نناقش في هذه المحاضرة الجوانب المختلفة للبيئة السياسية والقانونية .

مفهوم البيئة السياسية

التنوع السياسي والتشابه السياسي

السيناريو السياسي في بلد ما هو نتيجة التفاعل تأثير مجموعات المصالح المختلفة مثل الأسر الفردية والشركات السياسيون والبيروقراطيون وغيرهم الكثير. كلما كانت المصلحة معينة أقوى كلما كانت أيديولوجيتها أكثر بروزاً في مجمل السيناريو السياسي. في بلد ذو **طابع فيدرالي**، حيث تكون مجموعات المصالح بارزة على مستويات مختلفة، وتوجد أيديولوجيات مختلفة جنبا إلى جنب في نفس المنعطف. السيناريو السياسي في مختلف الدول قد تكون مختلفة. وحتى في المركز فإن السيناريو السياسي قد يتغير مع التغيرات في مجموعة المصالح المهيمنة.
على عكس البيئات السياسية **المتنوعة** في بلد معين، يمكن العثور على أيديولوجية سياسية معينة في أكثر من دولة. لأن الخلفية العرقية واللغة والدين وما إلى ذلك تجلب الكثير من الدول ضمن أيديولوجية سياسية واحدة مشتركة. مثلاً، لقد كان الاعتبار العرقي هو الذي جلب صرب الدول المجاورة المناطق في مظلة سياسية واحدة تعرف باسم صربيا الكبرى. وهكذا سياسية وتتميز البيئة بالتنوع والتوحيد.

الديمقراطية مقابل الشمولية

غالباً ما يختلف السيناريو السياسي بين النقيضين: الديمقراطية من ناحية والشمولية من ناحية أخرى. في أنقى أشكال الحكم تمثل الديمقراطية المشاركة المباشرة للمواطنين في صنع السياسات. وذلك لأن النظام الديمقراطي هو "من الشعب، من أجل الشعب". لقد جرب اليونانيون الديمقراطية النقية منذ عدة قرون مضت عندما شارك جميع المواطنين بحرية في الحياة السياسية عملياً. ولكن مع تزايد حواجز الوقت والمسافة مع مرور الوقت، حدث مثل ذلك لا يبقى ممكناً لجميع المواطنين المشاركة في العملية السياسية؛ ونتيجة لذلك تحولت الديمقراطية إلى ديمقراطية تمثيلية حيث يكون للممثلين المنتخبين فقط رأي في القرارات السياسية.
ومهما كان شكل الديمقراطية، فإن الشعب يتمتع بالحقوق الأساسية بمختلف أنواع الحريات والحريات المدنية. ومع ذلك، في البرلمان الديمقراطي، والقرارات السياسية تتأثر على نطاق واسع مجموعات المصالح. على العكس من ذلك، فهي مركزية نسبيا.

الديمقراطية :هي النظام السياسي الذي يشترك فيه المواطنين بطريقة مباشرة او بطريقة غير مباشرة، في صياغة السياسة للدولة .

في الديمقراطية الرئاسية، رئيس الحكومة هو ممثل منتخب .

أما الشمولية، ، فتمثل احتكارًا السلطة السياسية في يد فرد أو مجموعة من الأفراد مع عدم وجود معارضة تقريبا. السياسة هي ببساطة إملاءات مسطرة. الضمانات الدستورية محرومة من المواطنين. ألمانيا تحت حكم أدولف هتلر والاتحاد السوفيتي في عهد ستالين كانت تاريخيا أمثلة على الأنظمة الشمولية. حاليا، الكثير من الدول أمثلة على الحكومات الشمولية.

الشمولية :هي نظام سياسي حيث تكمن القوة السياسية عمليا في يد القليل مع عدم وجود معارضة.

أشكال النظم السياسية

- **الديمقراطية**

1. الديمقراطية البرلمانية
2. الديمقراطية الرئاسية

- **النظام الشمولي**

1. الشمولية العلمانية
2. الشمولية الثيوقراطية

- **نظام سياسي مختلط** : يضم عناصر من الديمقراطية والشمولية

قد تمثل الشمولية إما حكومة ثيوقراطية أو حكومة ثيوقراطية حكومة علمانية. في الأول، الدين هو الذي يملي الفلسفة السياسية. مثل، إيران وجزء كبير من أفغانستان التي يسيطر عليها رجال الدين المؤيدون للثيوقراطية تندرج تحت هذه المجموعة.
على العكس من ذلك، في الشمولية العلمانية، يعتمد القادة السياسيون إما على الجيش السلطة أو السلطة البيروقراطية. أحد أشكال الشمولية العلمانية هو الشيوعية التي لا تفرق بين الاقتصاد والأسس السياسية للحكومة. ويؤسس اقتصادا اشتراكيا النظام الذي تمتلك فيه الدولة الأنشطة الاقتصادية وتديرها. وكانت الدول الأوروبية قد وضعت في وقت سابق مثالا للشيوعية. الشكل الآخر من الشمولية العلمانية هي حكومة قبلية عندما تكون مجموعة عرقية واحدة تهيمن على الهوية الوطنية المجموعات العرقية الأخرى تبقى فقط متفرجة صامتة. ومن الأمثلة على ذلك كينيا وبوروندي ونيجيريا ورواندا من الشمولية القبلية.
في الحياة الواقعية، وفي أنقى أشكال الديمقراطية يتم العثور على الشمولية. في المملكة المتحدة والولايات المتحدة أمريكا والتي هي شعارات للمؤسسات الديمقراطية، العديد منها مقيدة في اتخاذ القرارات السياسية، بينما في النظام الشيوعي في الصين، يلعب المستثمرون الأجانب دوراً حراً في المناطق الاقتصادية الخاصة. فهو بالتالي، خليط من الطرفين بنسب متفاوتة موجود في دول مختلفة. جرعات أعلى من الديمقراطية في الخليط تجعل بلد ما حراً سياسياً. ومن ناحية أخرى، فإن نسبة الشمولية أعلى عنصر في الخليط يقلل من الحرية.
تم تقسيم البلدان وفقا لنظر بعض الباحثين الى : قام بمسح عدد كبير من الدول والمجموعات ويقسمها إلى ثلاث فئات،
أ. بلد حر ب. بلد حر جزئيًا ت. بلد غير حر.

منظور الوطن الأم

صحيح أن الشركات تنتقل إلى بلد يتمتع باستقرار سياسي وأقل بيئة قانونية مقيدة. وهكذا سيادة البيئة السياسية والقانونية في البلد المضيف هو أكثر أهمية بكثير. ولكن هذا لا يعني أن مثل هذه البيئة ليست مهمة في الوطن الأم. هذا هو لماذا يتم التعامل مع منظور البلد الأصلي أولاً ثم البلد المضيف .

قد تكون البيئة السياسية والقانونية في الوطن الأم تشجيعية. مثلاً، أعلنت الحكومة الهندية عن حوافز وخففت الإجراءات الشكلية للعمليات الخارجية للشركات المحلية. كما شجعت أنشطة التصدير. إذا كان هذا هو بيئة البلد الأم ، سيكون لها تأثير إيجابي للتدويل من الشركات الهندية.
ومع ذلك، فإن البيئة السياسية والقانونية في الوطن الأم ليس مشجعا دائما. غالبا ما تكون مقيدة. والقيود واضحة في أنواع مختلفة من القيود المفروضة على التصدير وأشكال الأعمال الأخرى.
وتتجلى القيود الشديدة للغاية على الصادرات في شكل عقوبات وعقوبات الحظر. الحظر هو الحظر الكامل للتجارة. العقوبات هي ليست التغطية واسعة النطاق مثل عمليات الحظر، ولكنها تؤثر على التجارة أيضًا بطرق مختلفة، مثل إلغاء تمويل التجارة أو حظر ارتفاع تجارة التكنولوجيا، وما إلى ذلك. مهما كان المظهر، فإن العامل الكامن وراء ذلك هو عامل سياسي والغرض من ورائه هو إجبار الدولة المعنية لمتابعة السلام. العقوبات والحظر ليست كذلك نادر جدا. كان هناك ما يصل إلى 46 بين عامي 1971 و1983 .
العقوبات والحظر ليست متكررة. أكثر تواترا هي *أشكال أكثر دقة من قيود التصدير* . دولة تضع عناصر معينة على قائمة الصادرات المحظورة أو قائمة الصادرات المقيدة. مثل هذه القيود تنطوي على المنتجات التي تعتبر مهمة من

وجهة نظر حماية وطنية. ومع ذلك، فإن تفسير الأمن القومي يختلف عن تفسير بلد إلى آخر. مثلاً، تشعر الحكومة الألمانية بأن الصاروخ باتريوت يتكون من أجزاء بسيطة يمكن تصديرها البعض الآخر قد لا يعتقد ذلك.
إنها ليست تجارة فقط. تفرض حكومة الوطن أحيانًا قيودًا على أشكال أخرى من الأعمال أيضا. في بعض البلدان، توجد قوانين مكافحة الاحتكار تنفيذها بدقة. ولا تسمح الحكومة للشركات الوطنية بذلك الانتقال إلى الخارج إذا أدى ذلك إلى إحباط المنافسة. مرة أخرى، بعض الحكومات شركاتهم الوطنية من التورط في الفساد والرشوة في الدول الأجنبية. وفي بعض الدول النامية أجنبية تتم الموافقة على الاستثمار في كثير من الحالات حيث يكون البيروقراطيون أو السياسيون يطلبون نوعًا من المنفعة . إذا، في مثل هذه الحالات، قد تحصل في حكومة الوطن الأم.
الحظر هو الحظر الكامل للتجارة. العقوبات ليست كذلك واسعة جدا في التغطية لكنهم أيضا تؤثر على التجارة.
لا يسمح للشركات بالتورط في الرشوة، كما هو الحال في الأعمال التجارية الدولية تأثرت سلبا .مرة أخرى، في بعض البلدان الأصلية، بيئية تعطى الحماية الأولوية القصوى، حتى لو لم تكن كذلك في البلد المضيف . وفي مثل هذه الحالات، لا تسمح الحكومة المحلية للشركات بذلك الانتقال إلى مثل هذه البلدان المضيفة. مثلاً، حكومة الولايات المتحدة ضد قطع الغابات لأسباب بيئية. لكن في البرازيل قطع الغابات مسموح . وفي مثل هذه الحالات، لا تستطيع الشركات الأمريكية الانتقال إلى البرازيل في هذه المنطقة من الأعمال. هذه ليست سوى بعض جوانب لوائح البلد الأصلي. هناك وغيرها الكثير التي تؤثر على الأعمال التجارية الدولية.

منظور البلد المضيف

الشركات التي تنتقل إلى الخارج على دراية جيدة بالجوانب السياسية والقانونية البيئة السائدة في الوطن. لكنها ليست بالضرورة على اتصال مع أفراد البلد المضيف، خاصة عندما يكون البلد المضيف مختلفًا ولديه بيئات مختلفة. ولهذا السبب هناك دائما بعض المخاطر التي تنطوي عليها الأعمال التجارية الدولية بسبب اختلاف السيناريوهات السياسية في البلدان المضيفة. وهذا ما يُعرف بالمخاطرة السياسية، والتي تحتاج إلى ما هو مناسب من الإدارة لعملية تجارية دولية ناجحة.

في كلمة أخرى، دراسة البيئة السياسية والقانونية في الأعمال التجارية الدولية هي في الأساس دراسة تقييم المخاطر السياسية وإدارتها.

معنى وأشكال المخاطر السياسية

ما هي المخاطر السياسية. ؟

لا يوجد تحدٍ دقيق للمخاطر السياسية ، ومع ذلك، فمن وجهة نظر ثونل (1977)، يقال إن المخاطر السياسية موجودة عندما تكون مفاجئة والتغيرات غير المتوقعة في التركيبة السياسية في البلد المضيف إلى الانقطاعات غير المتوقعة التي تؤدي إلى تغييرات في العمل نفسه البيئة والأداء المؤسسي. مثلاً، إذا كان الحزب اليميني يفوز بالانتخابات في البلد المضيف والسياسة تجاه الاستثمار الأجنبي وإذا تحول إلى الليبرالية، فإنه من شأنه أن يخلق تأثيراً إيجابياً على عمل الشركات المتعددة الجنسيات.
ومن ناحية أخرى، إذا وصل حزب يساري إلى السلطة في البلد المضيف، فسوف يفعل ذلك لها تأثير سلبي على عمل الشركات متعددة الجنسيات. وهو التأثير السلبي وهذا عادة ما يكون محور اهتمام المستثمرين عبر الوطنيين.
لفترة طويلة، تم تفسير المخاطر السياسية بشكل ضيق من حيث مصادرة الأصول. ولكن على مدى العقود القليلة الماضية، لقد أصبحت تغطية المخاطر السياسية أوسع نطاقاً، بما في ذلك المخاطر العرقية والعنصرية والصراعات الدينية أو الأهلية والفساد السياسي والابتزاز.
يتم تصنيف المخاطر السياسية على أنها

1. مخاطر الملكية: تشمل الممتلكات والحياة.
2. مخاطر التشغيل: تشمل تدخل الحكومة المضيفة في العمليات الجارية للمنظمة بشكل حازم.
3. مخاطر التحويل : تتعلق بتحويل الأموال، إما إلى البلد الأصلي أو إلى أي بلد آخر.

كما يتم تصنيف المخاطر السياسية الى :

1. المخاطر الكلية أو المخاطر الخاصة بالدولة
2. المخاطر الصغيرة أو المخاطر الخاصة بشركة محددة .

الخطر السياسي هو خطر غير متوقع بسبب التغيرات السياسية في البلد المضيف والمؤدية إلى انقطاعات غير متوقعة من التغييرات التي تحدث في بيئة العمل ذاته.

تظهر المخاطر السياسية الكلية التي تؤثر على جميع الشركات الأجنبية في بلد ما بسبب المصادرة، والصراعات العرقية وغيرها، وعدم قابلية تحويل العملة، رفض الديون ، وما إلى ذلك. المخاطر السياسية الجزئية التي تؤثر على فئة معينة الصناعة أو الشركة بسبب الصراع وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين أهداف الحكومة المضيفة وعمل الشركات المتعددة الجنسيات أو بسبب الفساد الذي أصبح أسلوب حياة في العديد من البلدان.
والآتي شرح بعض أشكال المخاطر السياسية :

1. **المصادرة:** المصادرة تعني الاستيلاء على الممتلكات الخاصة عن طريق الحكومة.. يوفر القانون الدولي الحماية لممتلكات الأجانب. أنه يوفر التعويض في حالة الحجز الحتمي. لكن عمليا غالبًا ما يكون التعويض طويلًا ومرهقًا.. ومن ناحية أخرى، تفضل الحكومة خفض قيمة العملة (القيمة الدفترية التاريخية)، وهي أقل في نظر الشركة. السبب وراء المصادرة كان في الأساس الاضطرابات السياسية أو أيديولوجية سياسية محددة. وايضا تأميم الشركات من قبل الحكومة . ومع ذلك، فإنه في بعض الأحيان يكون اقتصاديا الإكراه المشجع على المصادرة الحكومة السويدية تأميم صناعة بناء السفن في الوقت الذي كانت فيه هذه الصناعة تضررت بشدة من الركود العالمي. تقرير يكشف أن حوالي 12 %من إجمالي الاستثمارات الأجنبية تمت في عام 1967 تم تأميمها في أقل من عقد من الزمن .
لا تزال هناك أشكال أكثر دقة من المصادرة. مثل زيادة الأجور كذلك تعديل الضرائب صعودا. والاستيلاء على الحسابات المصرفية لشركة و الاستحواذ من قبل الحكومة على حصة الأغلبية في المؤسسة الأجنبية .
2. **عدم قابلية تحويل العملة:** في بعض الأحيان تقوم الحكومة المضيفة بسن القانون منع الشركات الأجنبية من إخراج أموالها من البلاد أو من استبدال عملة البلد المضيف بأي عملة أخرى. هذا هو شكل مالي من المخاطر السياسية. الأسباب اقتصادية وسياسية. العوامل الاقتصادية تهتم بمشكلة ميزان المدفوعات. ويتجلى العامل السياسي في تغييرات جذرية في سياسة البلاد الداخلية .
3. **مخاطر الائتمان:** رفض الالتزام بعقد مالي مع شركة أجنبية أو أن الوفاء بالديون الخارجية يأتي تحت هذا الشكل من المخاطر السياسية. وفي بعض الأحيان يكون السبب اقتصادياً، كما حدث عندما أعربت المكسيك عن عجزها لسداد ديونها في أوائل الثمانينات. ولكن في بعض الأحيان لأسباب سياسية. مثلما حدث في ايران بعد انتصار الثورة الاسلامية ، رفضت الحكومة الإيرانية سداد قروض على أساس أنها حصلت في عهد الشاه.
4. **خطر الصراع العرقي أو الديني أو المدني:** تنشأ مخاطر سياسية كلية بسبب الحرب والعنف والصراعات العنصرية أو العرقية أو الدينية أو الأهلية داخل بلد ما. ومن الأمثلة الأخيرة على هذه المخاطر المذبحة في البوسنة والهرسك، وانهيار السلطة المحلية في الصومال ورواندا، تصاعد الأصولية الإسلامية في الجزائر ومصر، وغيرها الكثير أكثر. وتصبح مثل هذه التطورات بمثابة مخاطر سياسية كبرى بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات العاملة في هذه البلدان.
5. **تضارب المصالح:** تضارب المصالح: عادة ما تختلف مصلحة الشركات المتعددة الجنسيات عن مصلحة الحكومة المضيفة. ويتجلى الأول في تعظيم ثروة الشركات، في حين يتجلى الأخير في رفاهية الاقتصاد بشكل عام، ومواطني الدائرة الانتخابية بشكل خاص. إن المصالح المتضاربة هي التي تؤدي إلى مخاطر سياسية جزئية. وللتوسع في طبيعة الصراع، يمكن القول إن الحكومة المضيفة ترغب في الحصول على معدل نمو مستدام، واستقرار الأسعار، وميزان مدفوعات مريح، وما إلى ذلك، ولكن سياسة الشركات المتعددة الجنسيات العاملة هناك تجد أحيانًا أنها تتعارض مع التنفيذ السلس للسياسة.

على سبيل المثال، قد يؤثر تحويل الأموال من قبل الشركات متعددة الجنسيات على عرض النقود وقد يسبب التضخم أو الانكماش. قد تتبنى الشركات متعددة الجنسيات تقنيات التسعير التحويلي التي قد تسبب خسارة الإيرادات الضريبية. وبالمثل، فإن دفع مبلغ باهظ من الإتاوات وغيرها من المستحقات من قبل الشركة التابعة قد يؤدي إلى تفاقم ميزان المدفوعات.
وليست القضايا الاقتصادية وحدها هي مصدر الصراع. وهناك أيضًا قضايا غير اقتصادية مثل الأمن القومي، وما إلى ذلك. لم تسمح حكومة الولايات المتحدة بشراء شركة Fairchild Industries اليابانية لأسباب تتعلق بالأمن القومي.

6. **الفساد:** نتيجة لذلك، أصبح الفساد متوطنًا في العديد من البلدان المضيفة والتي يتعين على الشركات متعددة الجنسيات أن تواجه مشاكل خطيرة. يعطي مثال على كمبوديا، حيث خلق البيروقراطيون الجشعون مشاكل الشركات الأجنبية. واضطرت الشركات الأجنبية في كينيا إلى بيع جزء من أسهمها إلى السياسيون الأقوياء هناك. منظمة الشفافية الدولية قامت بمسح 85 دولة وأبرزت مفهوم الفساد. وتحتل العديد من الدول مرتبة عالية في هذا المؤشر. ربما هذا هو السبب أنه في فبراير 1999،وقعت 34 دولة، بما في ذلك أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و خمسة آخرون على اتفاقية لحظر رشوة الموظفين العموميين الأجانب .

تقييم المخاطر السياسية

يعد تقييم المخاطر السياسية خطوة مهمة قبل تحرك الشركة الى الخارج. لأنه إذا كانت هذه المخاطر مرتفعة للغاية، فلن ترغب الشركة في ذلك العمل في ذلك البلد. إذا كان الخطر معتدلاً أو منخفضاً، ستعمل الشركة في ذلك البلد، ولكن مع استراتيجية مناسبة لإدارة المخاطر السياسية.

ولكن أي استراتيجية من هذا القبيل لا يمكن صياغتها إلا بعد تقييم حجمها من المخاطر السياسية. قد تكون طرق التقييم إما نوعية أو كمية.

النهج النوعي: النهج النوعي ينطوي على العلاقات الشخصية والاتصال. غالبًا ما يتوفر أشخاص على دراية جيدة بموضوع الهيكل السياسي لبلد أو منطقة معينة. قد يأتون من داخل المؤسسة، وخاصة أولئك الذين يتم نشرهم في تلك المنطقة. وقد يأتون من خارج الشركة — من المؤسسات الأكاديمية أو من المكاتب الأجنبية من الحكومة أو من مجال الصحافة ، وخاصة المراسلين في هذا المجال. على الرغم من أن الأشخاص يقدمون إصدارات مختلفة من نفس الحقيقة، وهذا النهج أصبح شائعاً.

وقد استشهد كرار (1980) بمثال شركة نفط الخليج، حين سأل الأشخاص المعينين في الحكومة ومن الجامعات لمعرفة ما إذا كان الاستثمار في أنغولا سيكون آمنا. قال الخبراء "نعم" و وتبين أن الاستثمار كان مشروعًا ناجحًا على الرغم من أن النظام حتى في أنغولا كان ماركسياً .

في بعض الأحيان ترسل الشركة فريقًا من الخبراء لإجراء دراسة ميدانية للوضع السياسي في بلد معين. ولا يتم اتخاذ هذه الخطوة إلا بعد تلك الدراسة التحضيرية تسفر عن ميزة مواتية . هذه الطريقة تعطي المزيد من صورة موثوقة ولكنها تخضع دائمًا لتوافر المعلومات الصحيحة من السكان المحليين في البلد المضيف.

يتضمن النهج النوعي أيضًا الفحص والتفسير وأرقام ثانوية متنوعة . ويتم تقييم الاتجاهات المستقبلية بناءً على الاتجاهات الماضية للأحداث. ولهذا الغرض تحافظ الشركات على قسم تحليل المخاطر الحصري. إكسون هي حالة في النقطة التي طورت العلاقة مع التأثير المحدد على مجموعات مثل السياسيين، العمالة والجيش الذي يضخ - التأثير على الاستقرار السياسي البلاد .

النماذج الكمية للمخاطر السياسية: يتم استخدام الأدوات الكمية أيضًا لتقدير المخاطر السياسية تستخدم American Can برنامج كمبيوتر تُعرف بمصفوفة فحص الاستثمار في المخاطر الأولية والتي تتضمن حوالي 200 نوع من المتغيرات وتخفيضها إلى رقمين. وهو يمثل مؤشر الجدوى الاقتصادية التي تعد مؤشر للاستقرار السياسي. المتغيرات تشمل بشكل عام تواتر التغييرات في الحكومة ومستوى العنف في البلاد، عدد من التمردات المسلحة، والصراعات مع الدول الأخرى ، والعوامل الاقتصادية مثل تأثير معدل الإنتاج ، تحدي التوازن الخارجي، ومعدل نمو الاقتصاد، وما إلى ذلك.

يعتمد منهج شجرة القرار لمعرفة المخاطر مثل احتمال التأميم . ويبدأ تحليله من جدل حول ما إذا كان سيكون هناك تغيير في الحكومة. إذا كانت الحكومة الجديدة تختار أو لا تختار التأميم . لو أنها لا تختار التأميم ،المسألة ما إذا كانت ستدفع ما يكفي من التعويض. وهكذا، في كل حدث ممكن، هناك العديد من الممكنات الأحداث الفرعية. يشار إلى احتمالات وقوع الأحداث على طول فروع شجرة. يتم ضرب الاحتمالات على طول الفروع وبعد ذلك يتم تلخيصها.

مثال: هناك احتمال بنسبة 50 %للتغيير في الحكومة و احتمال 50% عدم حدوث تغيير في الحكومة. إذا حدثت التغييرات، هناك احتمال 40 %للتأميم و 60 %احتمال لعدم التأميم . ايضاً، إذا كان هناك تأميم ، هناك احتمال بنسبة 60 %للحصول على تعويض مناسب و40 %احتمال لعدم كفاية التعويض. بهذه الأرقام سيكون احتمال التأميم دون تعويض مناسب سيكون: 0.50 X 0.40 X 0.40 = 0.08

يستخدم Harald Knudsen (1974) متغيرات قابلة للقياس نسبيًا وليست متغيرات ذاتية للغاية. ومن بين متغيراته البارزة: درجة التحضر، ومعدل معرفة القراءة والكتابة، ودرجة النقابات العمالية، وهبة الموارد الوطنية، ومعدل بقاء

الرضع، وتناول السعرات الحرارية، والوصول إلى المرافق المدنية، ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، وما إلى ذلك. وعلى أساس هذه المتغيرات، فهو يقيس الميل الوطني إلى المصادرة. لقد وجد أن مقياس Knudsen نجح في تحديد التأميم في بعض دول أمريكا اللاتينية.

يستخدم (Haner,1979) مقياسًا يبدأ من صفر إلى سبعة من أجل تقييم المخاطر السياسية. وهو يجمع العوامل التي تؤدي إلى المخاطر السياسية إلى قسمين هما الأجزاء الداخلية والخارجية.

العوامل الداخلية هي:

1. التنوع في الطيف السياسي.
2. تنوع الطيف الاجتماعي،
3. التدابير التقييدية اللازمة للاحتفاظ بالسلطة،
4. كراهية الأجانب،
5. الظروف الاجتماعية والاقتصادية ،
6. قوة حكومة اليسار الراديكالي.

العوامل الخارجية هي:

1. الاعتماد على قوة كبرى معادية.
2. التأثير السلبي للقوى السياسية الإقليمية.

بعد إضافة نقاط التصنيف، إذا كان المجموع 19 أو أقل، يرى Haner أن المخاطر السياسية ضئيلة فقط. إذا كان المجموع بين 20 و 34، فقد يكون الخطر مقبولا. إذا كان المجموع بين 35 و44، فمن المفترض أن يكون الخطر مرتفعًا جدًا. وأخيرًا، إذا تجاوز المجموع 44 نقطة تصنيف، فلا يُنصح بالاستثمار في ذلك البلد.

وأيضاً يأخذ)Euromoney,1993) في الاعتبار ثلاثة أنواع من المؤشرات للتقييم هي :

1. **المؤشر الاقتصادي**، والذي يشمل نسبة خدمة الدين ، تحدي الحساب الجاري نسبة المديونية إلى الناتج القومي الإجمالي، و نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي. **ويبلغ وزن هذا المؤشر 40%.**
2. **مؤشر الائتمان** الذي يتضمن سجل خدمة الدين وسهولة إعادة الجدولة. ويبلغ وزنه 20%.
3. **مؤشر السوق** ويشمل الوصول إلى سوق السندات، بيع الأوراق قصيرة الأجل، والوصول إلى مصادرة السوق. **ويبلغ وزنه 40% .**

تصنف صيغة Euromoney البلدان ، من البلدان ذات المخاطر الأعلى الى البلدان ذات المخاطر الأدنى. وجاء الترتيب على النحو الآتي:

- أعلى رقم عندما تحصل كل فئة على العلامة الكاملة للترجيح.
- أدنى رقم عندما تحصل كل فئة على العلامة صفراً للترجيح.

يتم احتساب درجات الأرقام الأخرى بشكل متناسب، وفقا للصيغة الآتية:

يقدم Simon (1982) تحليلًا تنبؤيًا، والذي يسميه نظام الإنذار المبكر. وينطوي هذا الأسلوب على اختيار المؤشرات الرئيسية التي من شأنها أن تنذر بظهور خطر سياسي معين.

مثلاً ، قد يؤدي استمرار المظاهرات وأعمال الشغب إلى اضطراب داخلي وإسقاط الحكومة. قد يكون الإنذار المبكر خاصًا بالدولة أو خاصًا بالصناعة. وفي كلتا الحالتين، يتم رصد المؤشرات الرئيسية ويتم إرسال النتائج إلى الإدارة لتطوير استراتيجية مناسبة.

هناك بعض طرق التصنيف الأخرى. ومع ذلك، لا ينبغي للشركات متعددة الجنسيات أن تعتمد بشكل كبير على هذه التصنيفات. وذلك لأن التصنيفات لا تتضمن تحليلاً متعمقًا ضروريًا لاتخاذ قرار الاستثمار. ويجب تقييم البلدان الفردية بالتفصيل.

إدارة المخاطر السياسية

في المقام الأول، هناك نهجان في **إدارة المخاطر السياسية**. هما :

1. **النهج الدفاعي**

يهدف إلى الحماية والمحافظة على تعزيز قوة الشركة من خلال تقليل اعتمادها على شركة تابعة واحدة. الاقتراض من مصادر الدولة المضيفة أو الحصول على الضمان من الحكومة المضيفة، مما يقلل من دور مواطني البلد المضيف في الإدارة، مع التركيز على البحث والتطوير في الوطن الأم، والحفاظ على علامة تجارية عالمية واحدة هي بعض الخطوات المتعلقة النهج الدفاعي.

2. **النهج التكاملي.**

هو جعل الوحدة الأجنبية جزءا لا يتجزأ من البلد المضيف. توظيف إلى حد كبير من الموظفين المحليين، وتطوير القرب مع النخبة السياسية، واستخدام الموزعين والمهنيين المحليين هي بعض من خطوات النهج التكاملي.

تعتمد استراتيجية إدارة المخاطر السياسية على نوع المخاطر ودرجة المخاطرة التي يحملها الاستثمار. ويعتمد أيضًا على توقيت الخطوات المتخذة. مثلاً، ستكون الاستراتيجية مختلفة إذا كان الأمر يتم اعتماده قبل الاستثمار من ذلك المعتمد خلال عمر مشروع. ومرة أخرى، سيكون الأمر مختلفاً إذا تم اعتماده بعد المصادرة للأصول.

- **إدارة المخاطر قبل الاستثمار:**

سيثبت الاستثمار أنه مشروع قابل للحياة إذا تمت إدارة المخاطر السياسية منذ البداية، حتى قبل حدوث ذلك يتم الاستثمار في أرض أجنبية. في هذه المرحلة، هناك خمس طرق للقيام بذلك إدارتها.

1. في الطريقة الأولى يدخل عامل الخطر السياسي في عملية وضع **الميزانية الرأسمالية** ، ومعدل الخصم موجود مجعد . ولكن المشكلة هي أنه يعاقب فلوريدا آو في السنوات السابقة من التشغيل، في حين أن المخاطر أكثر وضوحا في السنوات اللاحقة.

2. يمكن تقليل المخاطر من خلال **تقليل الاستثمار** من الشركة الأم إلى الشركة التابعة وسد الفجوة من خلال المحلية الاقتراض في البلد المضيف. في هذه الاستراتيجية، فمن الممكن أن الشركة على أرخص صندوق، ولكن المخاطرة ستكون كذلك مخفض. سيتعين على الشركة إجراء مقايضة بين أعلى تكلفة التمويل وانخفاض المخاطر السياسية.

3. هل يمكن أيضًا الحد من المخاطر السياسية من خلال التفاوض على **الاتفاقيات مع الحكومة المضيفة؟** إذا خضعت الشركة المستثمرة اتفاق مع الحكومة المضيفة بشأن مختلف القضايا قبل القيام بأي استثمار، يجب أن يكون هذا الأخير ملزما بموجب تلك الاتفاقية. في العادة، لن يتراجع عن اتفاق.

4. إن **سحب الاستثمارات المخطط له** هو وسيلة أخرى لتقليل المخاطر. لو تخطط الشركة لنقل منظم للملكية والسيطرة الأعمال للمساهمين المحليين وتنفيذ الخطة، سيكون خطر المصادرة في الحد الأدنى. في الواقع، جدا يتم التفاوض على الخطة مع الحكومة المضيفة في البداية من الاستثمار.

5. يمكن أيضًا تقليل المخاطر السياسية عن طريق **التأمين ضد المخاطر.** يمكن تأمين الشركة الاستثمارية ضد المخاطر السياسية . التأمين يمكن شراؤها من الوكالات الحكومية والخدمات المالية الخاصة المنظمات أو من شركات التأمين التي تركز على الملكية الخاصة . وتقوم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار بتأمين *المشاريع المؤهلة* ضد الخسائر المتعلقة *بالقيود على تحويل العملة* والمصادرة *والحرب والمدنية* وخرق *العقد* .

- **إدارة المخاطر خلال عمر المشروع:**

إدارة المخاطر خلال مرحلة ما قبل الاستثمار تقلل من شدة المخاطر، ولكنها لا تقضي عليها. لذلك تستمر عملية إدارة المخاطر حتى عندما يكون المشروع قيد التشغيل.

هناك أربع طرق للتعامل مع المخاطر في هذه المرحلة هي:

1. **المشروع المشترك واتفاقية الامتياز:** في اتفاقية المشروع المشترك، يكون المشاركون هم المساهمين المحليين الذين لديهم سلطة سياسية للضغط على الحكومة لاتخاذ قرار لصالحهم أو لصالح الشركة.

في حالة اتفاقيات الامتياز التي توجد بشكل رئيسي في التنقيب عن المعادن، تحتفظ حكومة البلد المضيف بملكية العقار وتمنح عقد الإيجار للمنتج. الحكومة مهتمة بالربح من المشروع ولذلك فهي لا تلغي الاتفاقية. ومع ذلك، هذا ليس حلا

دائما. عندما تصبح التكنولوجيا موحدة، غالبا ما تقوم الحكومة المضيفة بإلغاء الاتفاقية. ومرة أخرى، إذا تم تشكيل حكومة جديدة، فإن احتمال إلغاء الاتفاقيات المبرمة في ظل النظام السابق قائم تماما.

2. **الدعم السياسي.:** تعمل الشركات الدولية أحيانًا كوسيلة تلبي من خلالها الحكومة المضيفة احتياجاتها السياسية. وطالما يتم توفير الدعم السياسي من قبل حكومة البلد الأصلي، فإن أصول الشركة المستثمرة آمنة. لكن مثل هذه العلاقة قد تتغير وقد يضطرب التحالف السياسي عند تشكيل حكومة جديدة.

3. **بيئة تشغيل منظمة**. يمكن تقليل المخاطر السياسية من خلال إنشاء رابط التبعية بين تشغيل الشركة في بلد عالي المخاطر وتشغيل وحدات أخرى من نفس الشركة في بلدان أخرى. إذا كانت الوحدة في بلد عالي المخاطر تعتمد على الوحدات الشقيقة في بلدان أخرى لتوريد التكنولوجيا أو المواد الخام أو لتسويق منتجاتها، فإن الأولى عادة لا يتم تأميمها طالما تم الحفاظ على التبعية.

وذلك لأن الوحدة عالية المخاطر لن تكون في وضع يمكنها من العمل بدون التكنولوجيا أو المواد الخام المستوردة. في الواقع، كان هذا سببًا مهمًا للعمل الشجاع لشركات النفط العالمية في الشرق الأوسط لفترة طويلة. ولكن عندما اكتسبت الحكومات المضيفة في الشرق الأوسط المهارات اللازمة، تم تأميم العديد من شركات النفط.

4. **التخطيط الاستباقي :** هو أيضا أداة مفيدة في إدارة المخاطر. والحقيقة هي أن الشركة المستثمرة تتخذ الاحتياطات اللازمة ضد المخاطر السياسية قبل الاستثمار أو بعده. ولكن من المهم للغاية أن تخطط للتدابير التي سيتم اتخاذها مسبقًا. وهو ما يطلق عليه اسم التخطيط للأزمات. ففي الفلبين في عهد نظام ماركوس. وقبل سنوات من ثورة 1986، بدأت الشركات الأجنبية تتنبأ بسقوط نظام ماركوس. لقد بدأوا بتقييم كل تحرك للمعارضة في البلاد واتخذوا الإجراءات اللازمة مقدما.

- **إدارة المخاطر بعد التأميم**

على الرغم من الحرص الذي تبذله الشركات الدولية لتقليل تأثير المخاطر السياسية، هناك مناسبات يتم فيها التأميم. في مثل هذه الحالات، تحاول الشركة المستثمرة التقليل من آثار مثل هذا الإجراء الجذري. **هناك العديد من الطرق للقيام بذلك.**

1. **التفاوض :** تتفاوض الشركة المستثمرة مع الحكومة المضيفة حول مختلف القضايا وتبدي استعدادها لدعم سياسات وبرامج هذه الأخيرة. في بعض الأحيان تتخلى الشركة المستثمرة عن سيطرة الأغلبية من أجل إرضاء الحكومة المضيفة .

2. **الضغط السياسي والاقتصادي** : عند فشل التفاوض مع الحكومة المضيفة، تحاول الشركة المستثمرة ممارسة الضغط السياسي والاقتصادي. والحظر المفروض على التجارة هو أحد الأمثلة. ولكن هناك مناسبات تؤدي فيها مثل هذه الضغوط إلى تعميق الصدع. ولذلك يجب على الشركات توخي الحذر قبل اتخاذ مثل هذه التدابير.

3. **التحكيم :** إذا لم يتم التراجع عن التأميم من خلال المفاوضات والضغوط السياسية والاقتصادية، فإن الشركة تذهب للتحكيم. وهو ينطوي على مساعدة طرف ثالث محايد يتوسط ويطلب دفع التعويضات. ولكن هناك حالات لا تحترم فيها الحكومة المضيفة حكم المحكم.

4. **اللجوء الى القانون :** عندما يفشل التحكيم، فإن السبيل الوحيد للخروج هو اللجوء إلى المحكمة القانونية. ويشير القانون الدولي إلى أنه يتعين على الشركة، أولاً وقبل كل شيء، أن تسعى إلى تحقيق العدالة في البلد المضيف نفسه. إذا لم تكن راضية عن حكم المحكمة، فيمكن للشركة اللجوء إلى محكمة العدل الدولية لتحديد التعويض المناسب.

ومع ذلك، هناك مناسبات فشلت فيها الحكومة المضيفة في احترام حكم المحكمة. مثلاً، فشلت الحكومة الكوبية في دفع تعويضات للشركات الأمريكية التي تمت مصادرتها خلال الفترة 1959-1961 .

البيئة القانونية

النظام القانوني

النظام القانوني في أي بلد، الذي يحتضن قوانينه وأنظمته، وثيق الصلة المتعلقة بنظامها السياسي. مثلاً، في النظام السياسي الشمولي، القوانين تفضل ملكية الدولة للصناعات. في بيئة سياسية حرة، على ومن ناحية أخرى، تميل القوانين إلى تشجيع المبادرات الخاصة. مرة أخرى، مجانا في البلدان، القوانين مستقلة تمامًا عن السيطرة السياسية، في حين أنها جزء من السياسة السياسية في الأنظمة الشمولية أو شبه الشمولية. في وبعبارة أخرى، البيئة السياسية تشكل البيئة القانونية والبيئة القانونية تؤثر على الأعمال التجارية الدولية. استراتيجية الإرادة الثابتة تكون مختلفة في بلد لا توجد به لوائح مقيدة مقارنة بذلك في بلد به الكثير من اللوائح التقييدية.

على المستوى العالمي، هناك ثلاثة أنواع من الأنظمة القانونية.

الأول باسم القانون المدني

والذي نشأ في روما منذ عام 1930 القرن الخامس قبل الميلاد. تم وضع علامة عليها بمجموعة مفصلة من القواعد المكتوبة و اللوائح، ونتيجة لذلك نادرا ما يكون هناك أي تفسير للقانون من قبل المحكمة. عادة ما يوجد القانون المدني في أمريكا الوسطى والجنوبية، بعض دول أوروبا الغربية وبعض الدول الآسيوية والأفريقية.

الثاني يعرف بالقانون العام

الذي نشأ في إنجلترا كما يعود إلى القرن الحادي عشر. في هذه الحالة، هناك مجال واسع لتفسير القانون من قبل المحكمة. ويستند التفسير على التقليد والأسبقية. وهكذا، يمكن تفسير قانون معين بطرق مختلفة.
طرق في حالات مختلفة. إذا كان التفسير جديدا، فيمكنه تحديد الأسبقية لحالات مماثلة لاحقة. وبهذه الطريقة، يكون هذا النظام القانوني أكثر مرونة مرن من القانون المدني. يوجد القانون العام عادةً في المملكة المتحدة الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا وكندا وفي بعض أجزاء آسيا وأفريقيا.

الثالث هو النظام القانوني الثيوقراطي.

وفي هذه الحالة يستند القانون الى التعاليم الدينية. وأهم مثال على القانون الثيوقراطي هو القانون الإسلامي الذي يستند إلى القرآن أو أقوال النبي محمد (ﷺ) . كانت الشريعة الإسلامية في البداية عاملاً مرشدًا للسلوك الأخلاقي الفردي والمجتمعي شملت جميع نواحي الحياة بما فيها المعاملات التجارية. وبموجب هذا القانون لا يمكن للبنوك المطالبة بفائدة على قروضها، ولا يمكنها دفع فائدة على الودائع. لذا وسيكون من الصعب على البنوك الدولية العمل في البلدان التي تتبنى فكرة الشريعة الاسلامية ، ما لم يكن هناك تعديل يزيل الفائدة الربوية ويستبدلها بالمكافأة أو المشاركة في الارباح.

مبادئ القانون التجاري الدولي

يحتضن قانون الأعمال الدولي قانون الدول المختلفة وكذلك المعاهدات والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف.
ينظم قانون الأعمال الدولي ما يأتي:

1. قواعد السيادة والحصانة السيادية
2. القواعد المتعلقة بالقضاء الدولي
3. عقيدة المجاملة
4. القواعد المتعلقة بالأجانب

سيادة الدولة تعني أن كل دولة تتمتع بالحرية الكاملة وسلطة الحكم. وتعني الحصانة السيادية أن محكمة دولة معينة لا تتمتع بالولاية القضائية لتسوية النزاع وفرض العقوبة في أي دولة أخرى. إذا صادرت حكومة بلد ما ممتلكات شركة أجنبية، فلا يمكن استجوابها في محاكم البلد الأصلي، على الرغم من إمكانية إجراء مفاوضات بين الشركة والحكومة المضيفة.
ومع ذلك، هناك بعض الاستثناءات في إطار مفهوم الولاية القضائية الدولية. وهو ينطوي على مبدأ الجنسية الذي يمكن بموجبه محاكمة مدير هندي متورط في ممارسات فاسدة في الخارج في الهند. علاوة على ذلك، وبموجب مفهوم

الحماية، تتمتع كل دولة بالولاية القضائية على أي نوع من السلوك الذي يمس الأمن القومي، حتى لو تم ارتكاب هذا السلوك في الخارج أو من قبل مواطن أجنبي.

ينص مبدأ المجاملة على أن كل دولة يجب أن تحترم قانون الدولة الأخرى. وفي الواقع، إنها عادة عادية تحافظ عليها مختلف البلدان والحكومات. مرة أخرى، يمكن للحكومة أن ترفض قبول المواطنين الأجانب ويمكنها تحديد مساحة سلوكهم. ومن حق الحكومة ترحيلهم. وبالتالي، لا يمكن افتراض المساواة بين مواطن محلي ومواطن أجنبي بموجب القانون الدولي.

8.4.3التباين الواسع في قوانين الأعمال الوطنية ومسألة التوحيد القانوني

هناك العديد من المجالات التي يختلف فيها قانون الأعمال الوطني بشكل كبير ويسبب غضب مديري الأعمال الدوليين. على سبيل المثال لا الحصر، تختلف أحكام قانون مكافحة الاحتكار بشكل كبير من بلد إلى آخر. ومرة أخرى، تختلف القوانين المالية على نطاق واسع. هناك حالات تقع فيها غالبية أصول الشركة في دولة واحدة ولكن حصة كبيرة من الالتزامات مرتبطة بدولة أخرى. وإذا اختلف قانون البلدين فستكون هناك مشكلة جدية للشركة أثناء إدارة التصفية. مرة أخرى، قد تكون هناك نزاعات تجارية اعتمادًا على القواعد المختلفة المتبعة في بلدان مختلفة. وعلى نحو مماثل، تجد الشركات المتعددة الجنسيات صعوبة في حماية حقوق الملكية الفكرية في بلد حيث يتم تنفيذ القوانين بشكل فضفاض.
ومع ذلك، يمكن السيطرة على هذه المشاكل من خلال توحيد المسائل القانونية عبر البلدان. وتجري مثل هذه الجهود على قدم وساق، على الرغم من أنها عملية طويلة للغاية، علاوة على ذلك، فإن البيئة السياسية وبيئة الأعمال في مختلف البلدان تختلف مما يؤدي إلى عدم توصل العديد من الحكومات إلى توافق في الآراء. في بعض الأحيان يتم التعامل مع القضايا القانونية ذات الأهمية العالمية بشكل مختلف في بلدان مختلفة، ويكون لها تأثير سلبي على الأعمال التجارية الدولية. ولهذا السبب تحاول بعض الوكالات الدولية أو الإقليمية تحقيق التوحيد أو التوحيد فيما يتعلق بمثل هذه القضايا فيما يتعلق بها. وقد اتخذت منظمة التجارة العالمية خطوة في هذا الصدد. كما نجح الاتحاد الأوروبي أيضاً في توحيد المعايير.

بعض المسائل القانونية بين الدول الأعضاء.
اثنان من أكثر ومن أهم هذه القضايا القانونية حقوق الملكية الفكرية تحصيل الضرائب.

1. **حقوق الملكية الفكرية:**

الملكية الفكرية هي ملكية موجودة نتيجة المواهب والقدرات الفكرية للناس، مثلاً، محددة ، وصيغة، وما إلى ذلك. لأن هذا النوع من الممتلكات يساعد توليد الدخل، أولئك الذين يقومون بتطوير التصاميم والصيغة يحتاجون إلى بعض الدخل نوع من الحماية بموجب القانون حتى يتمكنوا من توليد الدخل على مدى فترة طويلة من الزمن.
تشمل الملكية الفكرية الملكية الصناعية وحقوق النشر. الملكية الصناعية محمية بموجب اتفاقية باريس والتي وقعت عليها حوالي 100 دولة. وهي محمية عادة من خلال براءات الاختراع والعلامات التجارية. براءة الاختراع هي نوع من الحماية الممنوحة لمخترع المنتج أو العملية التي لا يسمح بها الآخرون للاستفادة من مثل هذه الاختراعات. العلامة التجارية هي رمز يميز منتج من منتجات مماثلة. مادام الرمز موجود يستمر المنتج في البقاء متمايزًا. وبالمثل، حقوق التأليف والنشر تتعلق بالمواد المنشورة وتحمي النشر منها يجري نسخها.
هناك قوانين لبراءات الاختراع والعلامات التجارية في العديد من البلدان، ولكن في وفي معظم الحالات، تكون ليبرالية للغاية وغير فعالة. وايلد وآخرون (2000) لقد ذكرنا كيف يتم انتهاك هذه القوانين في عدد من البلدان. في وحسب رأيهم، فإن النسخ غير القانونية من البرامج تمثل 27 %من إجمالي عدد البرامج السوق المحلية الأمريكية، بنسبة 96 %من السوق الصينية، و99% في أوكرانيا. وبالتالي، من أجل توفير الحماية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية وتشجيع الشركات الدولية على العمل وفي الخارج، بذلت منظمة التجارة العالمية محاولة لتوحيد مثل هذه القوانين.

بموجب الاتفاق المتعلق بجوانب الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة الحقوق (تريبس)، وضعت هذه المنظمة الدولية معايير دنيا الحماية التي يتعين على كل دولة عضو أن توفرها. يمنح براءة الاختراع لمدة عشرين سنة تبدأ من تاريخ إيداعها طلب براءات الاختراع مع سلطات براءات الاختراع في البلاد.

2. **تحصيل الضرائب:**

الضرائب هي جانب آخر حيث تبذل الجهود على قدم وساق لتوحيد المعايير معدلات. تنتقل الشركات الدولية إلى بلد حيث، من بين أمور أخرى، معدل الضريبة منخفض. وفي حالة ارتفاع معدل الضريبة، تعتمد هذه الشركات التحويل التسعير من أجل سحب الأرباح قبل الضريبة نهاية الخبر إلى بلد حيث الضرائب معدل منخفض. وبدلاً من ذلك، يقومون بتحويل أرباحهم ليتم استلامها منها الشركات التابعة لدول الملاذ الضريبي. كل هذا قد يكون في مصلحة الشركة ، ولكن من المؤكد أنه يحتوي على سلبي - التأثير على مصالح الدولة المضيفة الحكومة أو حكومة الوطن. في بعض الأحيان يصبح محور الخلاف بين الحكومة والشركة التي لديها تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي. وهكذا، لتجنب هذه الممارسات الخاطئة، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) طلبت من حكومات دول الملاذ الضريبي مساواة معدل الضريبة مع المعدل السائد في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.